الفصل الثاني

الإغراب في تيسير الإعراب

دراسة وتحليل

نسبة الكتاب إلى المؤلف:

لاشك في صحة نسبة كتاب (**الإغراب في تيسير الإعراب**) للعلامة الحسن بن أحمد الجلال ـ رحمه الله ـ، وقد تضافرت جملة من الأدلة على ذلك، وهي:

١ ـ اتفاق معظم أصحاب كتب التراجم على نسبة الكتاب إليه، وفي طليعتهم:

(أ) المؤرخ اليمني: عبد الله محمد الحبيشي، صاحب كتاب (مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن)، حيث ذكر في قسم النحو أن (الإغراب بتيسير الإعراب) منسوب إلى المؤلف (ص٣٨٦) ط: مركز الدراسات اليمنية ـ صنعاء.

(ب) فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، والذي أعده مجموعة من الباحثين، حيث جاء في الجزء الثالث (ص١٤٤٣)، وفي قسم النحو (الإغراب في تيسير الإعراب)، تأليف الحسن بن أحمد الجلال، وقد ذكر في هذا الفهرس النسختان اللتان في الجامع الكبير ومقاسهما، ونوع النسخ، وأول المخطوط، وآخره.

(جـ) المؤرخ الكبير صاحب السفر العظيم (هجر العلم ومعاقله في اليمن) القاضي: إسماعيل بن علي الأكوع، حيث ترجم له ترجمة مستفيضة وذكر من آثاره هذا الكتاب، في الجزء الأول، (ص٣٤٩)، ط: دار الفكر ـ دمشق ـ بيروت.

(د) المؤرخ الزيدي: عبد السلام بن عباس الوجيه، صاحب كتاب (أعلام المؤلفين الزيدية)، حيث ترجم للمؤلف، ثم قال: «ومن مؤلفاته الشهيرة

(الإغراب في تيسير الإعراب) (نحو) مخطوط منه نسختان رقم (١٤٣٢-١٧٥٦) مكتبة الأوقاف، وثالثة برقم (٧٤) مجاميع المكتبة الغربية «الجامع الكبير»[١].

(هـ) المؤرخ الشهير والمحقق القدير: الأستاذ الدكتور: حسين بن عبد الله العمري، في كتابه (نصوص محققة) للحسن بن أحمد الجلال، حيث ذكر من آثاره هذا الكتاب، وأشار إلى أنه ما زال مخطوطًا، ينظر الكتاب المشار إليه (ص٨٧) ط دار الفكر.

٢ ـ قول المؤلف في آخر الكتاب وفي نسخة (ب) انتهى الكتاب المسمى بـ (الإغراب بتيسير الإعراب) بخط عبد الرحمن محمد علي بن حسين العمراني، والذي فرغ من كتابتها ليلة رابع عشر يومًا خلت من شهر شوال سنة تسعة وخمسين ومائتين وألف للهجرة.

٣ ـ وجود اسم الكتاب واسم المؤلف على صفحة العنوان في جميع النسخ الثلاث.

نظرة عامة في كتاب (الإغراب):

(الإغراب في تيسير الإعراب) كتاب ضمنه الجلال آراءه النحوية، واختياراته، وهو في أبوابه يتراوح بين الاختصار إلى درجة الإشارة العابرة والتطويل، وغالبًا ما تكون بعض عباراته متداخلة متشابكة معقدة لدرجة يصعب فيها إدراك المراد، خذ على ذلك مثلاً قوله ـ وهو يعرِّف القواعد النحوية ـ: «فيكون بعض أحوال آخر الكلمة لازمًا في اللغة لبعض أحوال معناه العارضة بالتعلق غير معلل ذلك إلا بالوجدان، وإن استنبطت له علل خيالية إقناعية»[٢].

---

(١) ينظر: «أعلام المؤلفين» (ص٣٠٠) ط: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ـ الأردن.

(٢) ينظر: هذا الكتاب (ص٦٤).

وللجلال ولع بعلم المنطق، وقد بدا هذا جليًا في هذا الكتاب، حيث ذكر في تعريف الكلمة قوله: «فقد جاء الدور وأيضًا الهيئة التركيبة التي زعموا أنها موضوعة للنسبة ليست بلفظ حتى يشملها جنس الحد، فيحتاج إلى فصلها عنه، بل هي عرض للمهيأ محمول عليه، فإن قولهم: هذا اللفظ مركب، كقولهم: هذا الجسم مربع أو مدور، والمحمول خارج عن الذات»[(١)].

ولهذا لا غرابة أن يسمي المؤلف كتابه هذا (الإغراب)، فالإغراب: الإتيان بالغريب[(٢)]، وأغرب بكلامه أتى بالغريب البعيد عن الفهم، وقد أخذ هذا الكتاب نصيبًا من اسمه.

والكتاب يتصف بقلة الشواهد من قرآن وأشعار وأمثال، هذا فضلاً عن قلة الأمثلة التي توضح قوله، وأما الحديث، فإن الجلال لم يستشهد به، وكأنه نهج منهج النحويين القدامى سواء في ذلك البصريون والكوفيون.

وحجة النحويين بعدم الاستشهاد بالحديث النبوي: تجويز الرواية بالمعنى، كما ذكر ابن الصائغ في شرح الجمل[(٣)].

إلا أننا نجد ابن مالك وهو المجدد في الاستشهاد بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، بل أكثر من ذلك في كتبه[(٤)].

ولقد ذكر الجلال في مقدمة كتابه أنه وضعه لطلاب العلم المبتدئين، وما ذكر إلا المجمع عليه فلم يتشعب في مسائله، حيث قال: «فلما كان علم النحو كثير

---

(١) ينظر: هذا الكتاب (ص٦٨).

(٢) ينظر: «القاموس المحيط» (مادة غرب) (١/ ١١٤) ط: الحلبي.

(٣) ينظر: «فهارس سيبويه» لعظيمة (ص٧٦٢) دار الحديث ـ القاهرة.

(٤) ينظر: «خزانة الأدب» (١/ ٣٣) ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

التشعب شديد الشغب»، إذ الاستقراء الناقص رباطه، والعلل الخيالية مناطه، كان جديراً بأن يكتفي منه بالمجمع عليه . . إلى أن قال: «فوضعت هذه الجملة منه لأولادنا علمهم الله الحقائق وأوصلهم بها إلى الدقائق»[1].

وذلك ليسهل وعْرُه، ويَذِلَّ صعبه، فيخف على طالب النحو المبتدئ ما كان ثقيلاً، ويقرب إليه ما كان منه بعيداً.

والحق أن الكتاب قد خرج كما أراد له صاحبه، وإن كان يستعصي على أفهام المبتدئين بما اشتمل عليه من مسائل وتعليلات، وإشارات خاطفة لمسائل تحتاج إلى شرح يخرج خبأها ويذلل فهمها.

إلا أنَّ البون شاسع والفرق واسع بين المبتدئين في عصر الجلال الذي وضع لهم هذا الكتاب، وبين المبتدئين الآن، فهل بيننا مبتدئ الآن يستطيع أن يفهم تعليلات الجلال في مسائل النحو، أو يفهم شيئًا من مسائل التمارين العقلية في علم الصرف، والتي دُوِّن بعضها هنا.

منهج الجلال في تأليف كتاب (الإغراب):

منهج الجلال في (الإغراب) ليس بالمنهج المألوف الذي اتبعه كثير من النحاة، ولكنه يختلف عن ذلك اختلافًا بينًا.

فقد بدأ تعريف النحو بقوله: اسم اصطلاحي معناه عندهم قواعد، والقاعدة في اصطلاحهم جملة، ثم قال: «وقواعد النحو يعرف بها حال آخر الكلمة الذي هو الحركات، والسكون، والحذف، وقد أسهب في ذلك، ثم عرج على تعريف الكلمة واستخدم مصطلحات منطقية في هذا الباب، كالدور والمحمول وغيرهما.

---

(١) ينظر. «مقدمة الكتاب» للمؤلف (ص٦١).

وقد عقد فصلاً في تقسيم الموضوعات تكلم فيه عن الحدث ـ المصدر ـ وعن المضمرات، واسم التفضيل، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الآلة، مخالفًا بذلك جمهور النحاة في هذا التقسيم والابتداء به في بداية الكتاب.

ويُلاحظ القارئ أن المؤلف أدخل بعض الأبواب في بعض، فنجده مثلاً قد عقد فصلاً، سماه (متعلقات الفعل وشبهه)، فأدخل المصدر واسم التفضيل، وفاعل المصدر، والصفة المشبهة، واسم المفعول، دون أن يفصل فيها، مع أنه قد ذكر بعضها في الفصل السابق، وقد عقد فصلاً آخر سماه «ما لا يتبع حال آخر لفظه حال معناه»، ونلحظ عند المؤلف الاستطراد أحيانًا في بعض فصول الكتاب، واستخدام الألفاظ المنطقية، والسبب في ذلك أن المؤلف له باع في المنطق، وقد ألف كتابًا في المنطق موسومًا بـ (شرح التهذيب في المنطق) لسعد الدين التفتازاني.

وقد أسهب في كتاب (الإغراب)، ولم يستطع ـ على الرغم من أنه جعله نبذة أن يتحرر من ظاهرة الاستطراد أحيانًا؛ ولعل هذه الظاهرة ليست عند المؤلف فحسب بل ظاهرة متفشية عند القدامى جميعًا، فهو في أثناء عرضه لفكرة من الأفكار تراه يسترسل وينتقل إلى أفكار أخرى، وغالبًا ما يؤدي به ذلك إلى التشعب الذي لا يتلاءم، وطبيعة هذا المختصر الذي وضعه للمبتدئين.

فظاهرة الاستطراد أحيانًا في بعض المواضيع كموضوع (تقسيم الموضوعات)، و(تعريف الحرف)، و(متعلقات الفعل وشبهه)، و(المصدر)، و(المنادى)، و(الظرف)، و(الاستثناء)، و(جزم الفعل المضارع)، وغيرها من المواضيع.

أقول: لعل ظاهرة الاستطراد هذه، جعلت الكتاب غير متوازن من الناحية المنهجية، فبحث (المفعول معه)، و(وجوب حذف الخبر)، و(جواز حذف الخبر)، و(وجوب حذف الفعل وجوازه)، وغيرها من المواضيع التي سيجدها القارئ في

ثنايا هذا الكتاب أتى عليها في غاية الاختصار، بينما نجد مثلاً بعض الأبواب التي جاء فيها استطراد ممل، والأمثلة على ذلك كثيرة، هذا فصلاً عن الاضطراب والتداخل وعدم السير على منهج محدد وشفع القواعد بأمثلة تحدد وتوضح المراد.

* ونلاحظ شيئين اثنين في كتاب (الإغراب)، هما:

١ ـ لم يعقد المؤلف أبوابًا تحتها فصول، بل كان يعقد فصولاً تحتها مواضيع متعددة متشابهة متداخلة بعضها في بعض، كما في (تقسيم الموضوعات)، و(متعلقات الفعل وشبهه) وغيرهما من الفصول.

٢ ـ نلحظ في ثنايا الكتاب أن المؤلف كان يستخدم المواضيع الصرفية، وكأنه يرى أن النحو والصرف شيء واحد، لا ينفصل أحدهما عن الآخر، فتراه مثلاً يتحدث عن الفعل (الأجوف)، و(المنقوص)، وعن (الفعل المتعدي)، وتغير (صور الفعل عند بنائه للمجهول)، وحين عقد قسمًا للجمع تحدث عن المشتق، ثم تكلم عن بعض الأوزان، كمثل: أفعل فعلاء، وغير فعلان فعلى، وفعلان فعلانة.

وحين تكلم عن الاسم المفرد، قال: والمفرد قسمان: أحدهما مؤنث، إن الحق آخره، ألف ممدودة نحو: «حمراء، ونفساء، وكبرياء»، أو مقصورة نحو «حبلى»، لغير إلحاق يحترز من ألف، نحو: «أرطى، ومعزى»، وحين أتى إلى موضوع المركبات استخدم كلمة (عضرفوط)، وهذه الكلمة تستخدم في أنواع الأبنية في علم الصرف.

والحقيقة أن القارئ لا يصل إلى ما يريده المؤلف إلا بعد بذل الجهد وإفراغ الوسع وإعمال الفكر، فالكتاب كاسمه فيه إغراب واختصار مخل أحيانًا، وسيطرة المنطق عليه، وهذا ما جعل النحو في عصر الجلال وما بعده صعب الفهم، بعيد المنال.

آراء الجلال التي خالف فيها النحاة:

ما توصل إليه الجلال من الآراء النحوية، وما انفرد به عن النحاه من القواعد، يدل على أنه لم يكن مقلداً يردد كل ما قاله النحاة، دون سبر غور المسألة النحوية، والغوص في أعماقها، واستعمال الفكر في ذلك، بل كان ـ رحمه الله ـ يقف عند كل مسألة ويقلبها ويعمل فكره وعقله وعلمه فيها، فإذا كان للفكر فيها رأي اجتهد؛ لأنه يملك أدواته، ولم يكن هذا في النحو فحسب بل ما جاء الاجتهاد، واتخاذ الرأي الذي يراه أنسب ـ وإن خالف جمهور النحاة ـ إلا بعد أن نضج اجتهاده في علوم الفقه وأصوله، وأصبح رمزاً للتحرر من ربقة التقليد، فسرى هذا الرأي إلى النحو، وله باع فيه. والآراء التي انفرد بها هي:

١ـ قسم الماضي إلى متصرف: وهو مضارع ومشتق، وأمر ونهي، وغير متصرف: وهو ما وضع لمدح أو ذم، حيث قال: «والثاني ماضٍ، وهو أنواع: متصرف: إلى مضارع ومشتق وأمر ونهي، وهو الأكثر من الأفعال الماضية، وغير منصرف: وضع لمدح أو ذم»[1].

فجعل الماضي هو الأصل، ثم تفرع منه المضارع والمشتق والأمر والنهي، والمقصود بالنهي قد يكون معنى الماضي، أو ما كان مضارعًا مشتقًا من الماضي؛ لأن المؤلف نظر إلى المعنى، وهذا التقسيم لا يخلو من وجهة نظر صائبة.

٢ـ جعل المضارع المتصل به نونا التوكيد ـ الخفيفة والثقيلة ـ اتصالاً مباشراً أو غير مباشر، يكون معربًا تقديراً لا مبنيًا، وهذا خلاف إجماع النحاة الذين فصلوا في هذا الباب، فقالوا: إذا اتصل بالمضارع نونا التوكيد اتصالاً مباشراً يكون

---

(١) ينظر هذا الكتاب موضوع الماضي

مبنيًا؛ لأنه رجع إلى أصله، وإذا اتصلا به اتصالاً غير مباشر فإنه معرب، وعللوا لذلك تعليلات كثيرة، ليس المقام هنا مقام تفصيل.

وأما قول المؤلف فهو: «وتوهم النحاة أن ذلك معهما بناء، وإنما هو مانع من الإعراب، كياء المتكلم في الأسماء لوجود سبب الإعراب فهو تقديري مطلقًا»[(١)].

٣ ـ أطلق القول في كل مضاف ومضاف إليه، فجعلهما كالمسند والمسند إليه، إذا وقعا في محل المفرد المعرب إذا تعذر إعرابه رفعًا ونصبًا وجرًا، فقال: «ولا يختلف حال آخر المجموع تركيبًا إسناديًا أو إضافيًا أو غيرهما من التقييدات»[(٢)].

وهذا مما لا يسلم به؛ لأن الإعراب يقع على صدر المضاف، وقد نظر إلى آخر المضاف إليه، فوجده على صورة واحدة، فألحقه بالجمل المحكية التي لا يختلف آخرها بحركة الإعراب، وهذا لاشك رأي انفرد به.

٤ ـ جعل مفعولي (ظن) وأخواتها، في إعرابهما إعراب الجمل، فقال: «والذي أرى أن انتصاب مفعولي العلم من إعراب الجمل[(٣)]، يعني بذلك: أن قولك: علمت الطالب مجتهدًا، فـ (الطالب مجتهدًا) عند المؤلف يعرب إعراب الجمل؛ لأنهما وقعا موقع مفعول به واحد؛ لأنهما كالكلمة المفردة المركبة.

٥ ـ ذهب إلى أن أسماء الأصوات وأسماء الأفعال معربة، مخالفًا بذلك جمهور النحاة في أنها مبنية، حيث قال: «وقد زعم النحاة أنهما ـ أي: أسماء

---

(١) ينظر: النص في باب (حكم الفعل الذي آخره نون توكيد) وما نقلته عن العلماء في ذلك.

(٢) ينظر: باب (إعراب المركب) ومناقشتي للمؤلف في الهامش.

٣) ينظر: باب (إعراب المركب).

الأصوات، وأسماء الأفعال ـ مبنيان كمسماهما، أعني: الفعل واسم الفعل، والصوت المحكي في اسم الصوت، وهو بعيد لأن قيام شيء مقام شيء لا يوجب له أحكامه[١]، وهذا الرأي، وإن ذكر له هذا التعليل إلا أنه غير سديد؛ لأن الصوت ليس فيه معنى، فجرى مجرى بعض حروف الاسم، وبعض حروف الاسم مبني[٢].

٦ـ قوله: «ولا نريد بالإعراب إلا مجرد تغير حال آخر اللفظ، لا الدلالة على المعاني، كما ذكروه . .»[٣]، وهذا القول مخالف لإجماع النحاة؛ لأن الإعراب علامة المعنى إلى جانب تغير حال آخر اللفظ.

٧ـ انفرد بأن «لا» النافية للجنس إذا دخل عليها المثنى والجمع، فينبغي أن لا تكون لنفي الجنس بل لنفي المقدار، وعلل ذلك بأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد توجه الإثبات والنفي وغيرهما إليه، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث قال: «وقد زعم النحاة أن اسمها مبني ولا برهان لهم على ذلك، إلا حذف التنوين منه، فوافق بذلك الكوفيين»[٤].

وإن سلمنا له في كلامه الأخير؛ لأن له سلفًا في ذلك كما ذكرناه في بابه، لكن كلامه الأول لا يخلو من اعتراض مع احترامنا لرأيه.

٨ـ ومن آرائه التي انفرد بها أنه جعل التمييز الذي يرفع الإبهام عن نسبة صورة من صور المفعول المطلق الذي ناب المضاف إليه منابه حيث قال: «ومما

---

(١) ينظر: «باب أسماء الأفعال والأصوات».

(٢) ينظر: هامش الباب السابق

(٣) ينظر: الباب السابق.

(٤) ينظر: باب (نصب اسم لا النافية للجنس).

انتصب انتصاب المفعول المطلق فحذف ووقع إعرابه على ما يُضاف إليه التمييز الذي وقع الإبهام عن نسبة نحو: طاب زيد نفسًا»[1]، وهذا الرأي مخالف لإجماع النحاة؛ لأن التمييز له خصوصيته التي تختلف عن المفعول المطلق، ولكن نحترم رأيه، وما ذهب إليه.

٩ ـ ومما انفرد به المؤلف أنه جعل التمييز والمضاف إليه من باب الوصف الاعتباري للتمييز، فقال: «وبذلك يتضح لك أن التمييز والمضاف إليه من باب الوصف الاعتباري للتمييز، والمضاف إليه . .»[2]، وهذا القول لا يخلو من وجاهة معتبرة لأن الوصف الاعتباري متعلقة بالذات، ولكن قد يرد إشكال وهو أن أسماء الأجناس جميعًا تدل على ذات باعتبار معنى، وليست بصفات، فإن «رجلاً» مثلاً موضوع لذات باعتبار الذكورة الإنسانية، فيكون هناك اعتراض على ما ذهب إليه المؤلف، ولكن نقول: إن الصفات المقصود بها المعنى لا الذات، فحين أقول: جاءني رجل ضارب، فإن معنى ضارب: ذو ضرب، فذو: ذات، ومعنى ضرب: معنى في تلك الذات.

ويمكن للقارئ الكريم أن يُعْمل فكره ويتمعن في بقية الآراء ويسبر غورها فلعله ينتزعها من هذا المؤلف ويخرج خبأها.

مصادر الجلال في كتابه:

لم يذكر الجلال ـ رحمه الله ـ المصادر التي اعتمد عليها في تصنيف هذا الكتاب، ولكننا نلحظ من ثناياه أنه قد تأثر تأثرًا كبيرًا بابن الحاجب وكتابه (الكافية)، ولاسيما وأنه قد شرح هذه الكافية في كتاب سماه (المواهب الوافية

---

(١) ينظر: باب: (صور المفعول المطلق).

(٢) ينظر: باب: (التمييز المفرد).

بمراد طالب الكافية)، وقد تأثر كثيرًا بشرح رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، فنجد مثلاً: أغلب أمثلة الكتاب مأخودة من (الكافيه) ومن شرح الرضي لها.

بل أحيانًا يأخذ النص برمته من (الكافية)، كقوله في باب الظروف «وأجرى مجراها، لا غير، وليس، غير وحسب»، وعند شرح الظرف قال: «وفسروا مبهم المكان بالجهات الست، وحملوا عليها «عند» و«لدى»، وشبههما، ولفظ مكان[1]»، وقد أخذ هذا الكلام برمته من الكافية.

بل لا أبالغ إن قلت: إن الكتاب مختصر موجز لكتابه (المواهب)، وعصارة فكره، وخلاصة آرائه، التي استخلصها من (المواهب)، ولاسيما أن (الإغراب) ـ كما يظهر لي ـ ألفه بعد (المواهب)، فجاء كتابًا يمثل شخصية صاحبه المستقلة دوَّن فيه آراءه الناضجة التي توصل إليها من خلال عمله المضني لشرح (كافية) ابن الحاجب.

مذهب المؤلف النحوي:

إن المتتبع لمذهب الجلال النحوي يجده في غالب آرائه يسلك مسلك الكوفيين، وأحيانًا يأخذ بقول البصريين، وليس ذلك منه تقليدًا للكوفيين، دون إعمال الذهن، وإنما يعلل هذا الرأي الذي نهجه فتلفه مثلاً في باب تقسيم الفعل، أنه قسمه إلى قسمين ماضٍ ومضارع، وعلل هذا التقسيم، بأن الأمر مأخوذ من المضارع، إذ أصل (أفعل) ليفعل كأمر الغائب، وهذا رأي كوفي[2].

---

(١) ينظر: «شرح كافية ابن الحاجب» للرضي (٣/ ٢٥٣)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

(٢) ينظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (٢/ ٥٢٤) (م٧٢).

وفي باب أسماء الإشارة وافق الكوفيين حيث جوز كون (ذا) وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد (ما) استفهامية[١]، كانت أو غيرها، وقد استدل الكوفيون بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ (البقرة:٨٥)، أي: أنتم الذين تقتلون أنفسكم.

بينما البصريون لم يجوزوا ذلك إلا في (ذا) بشرط كونه بعد (ما) الاستفهامية إذا لم تكن زائدة، حيث قال بالنص في موضوع الموصولات: و(ذو) بمعنى الذي، و(ذا) بعد (ما) الاستفهامية[٢]، والألف واللام الداخلان على اسم فاعل أو مفعول نائبين عن فعلهما.

وفي باب اسم (لا) النافية للجنس، أيد قول الكوفيين في أن إعراب اسم (لا) النافية للجنس معرب.

ومن ناحية أخرى فقد أخذ بقول أبي عمر الجرمي وهو من نحاة البصرة، بأن (واو المعية) هي الناصبة بنفسها للمضارع[٣]، وغيرها من الآراء التي سيجدها القارئ في الكتاب.

---

(١) أي: أنه اشترط لمجيء (إذا) أن تكون بعد (ما) الاستفهامية، ولم يشترط الكوفيون ذلك ولا البصريون. «الإنصاف» (٢/٧١٧) (م١٠٣)، وذكر ابن هشام لمجيئها اسم موصول ثلاثة شروط:
١ ـ أن لا تكون للإشارة.
٢ ـ أن لا تكون ملغاة.
٣ ـ أن يتقدمها استفهام (بما).
ـ وقال ابن هشام: إن الكوفيين لا يشترطون (ما) ولا (من) ينظر: «أوضح المسالك» (١/١٥٧-١٦٢).

(٢) ينظر: «باب الموصولات».

(٣) ينظر: «الإنصاف» (٢/ ٥٥٥) (م٧٥).

وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق:

حصلت ـ بحمد الله ـ على نسخ (الإغراب في تيسير الإعراب) الثلاث وكلها مخطوطة، وهذه النسخ هي:

١ ـ نسخة مكتبة الأوقاف رقم (١٥٣٢).

٢ ـ نسخة مكتبة الأوقاف رقم (١٧٥٦).

٣ ـ نسخة مجاميع المكتبة الغربية بـ «الجامع الكبير» رقم (٧٤).

ـ النسخة الأولى (نسخة مكتبة الأوقاف تحت رقم ١٥٣٢):

وهي نسخة عدد أوراقها تسع وعشرون، ومسطرتها سبعة وعشرون سطراً (مقاس ١٨ × ٢٤).

وهي مكتوبة بخط واضح جيد قريب من خط النسخ، وقد جعلتها أصلاً، مع أنَّ فيها بعض الأخطاء الإملائية، وفيها شطب أحيانًا، ولكن يكتب الصحيح من الكلمات على يمين الصفحة أو شمالها مع الإشارة إلى ذلك ولعل ذلك تصحيح من القراء، وتعتبر هذه النسخة من أقدم النسخ الثلاث، حيث كتبت بخط حفيد المؤلف عبد الله الجلال.

وفي هذه النسخة إضافة ورقتين من شرح (الكافية) مستقل عن (الإغراب) شرح فيه المؤلف الإضافة، ثم قال في النهاية: تمت بنظر الفقير إلى الله ـ سبحانه وتعالى ـ الحسن بن أحمد الجلال ـ سامحه الله ـ، ثم قال: هكذا نقلت من الخط المنقول من خطه، تمت بحمد الله وحسن توفيقه عبد الله الجلال ـ سامحه الله ـ.

ـ النسخة الثانية (نسخة مكتبة الأوقاف تحت رقم ١٧٥٦):

وهي نسخة عدد أوراقها تسع وثلاثون، ومسطرتها ما بين اثنين وعشرون وواحد وعشرون سطراً (مقاس ٢٢ × ١٥)، وهي مكتوبة بخط نسخي معتاد

معظم حروفه مهملة مما يصعب قراءتها أحيانًا وإدراك المراد، وهذه النسخة هي أول نسخة حصلت عليها، وقد واجهت صعوبة بالغة في قراءتها مما اضطررت إلى استخدام مكبر لإدراك بعض ماهية حروفها، وقد حصل فيها سقط في وسطها أشرت إليه في التحقيق.

وقد كتبت هذه النسخة بخط عبد الرحمن محمد بن علي بن حسين العمراني، حيث كتب في نهايتها: «كتبه الفقير إلى الغني/ عبد الرحمن محمد ابن علي بن الحسين العمراني، وقد فرغ من كتابتها وقت الظهر من يوم الثلاثاء ليلة رابع عشر يومًا خلت من شهر شوال سنة تسعة وخمسين ومائتين وألف»، وعليها ختم الخزانة المتوكلية بـ (الجامع الكبير).

ـ النسخة الثالثة (نسخة مجاميع المكتبة الغربية بالجامع الكبير رقم ٧٤):

نسخة عدد أوراقها ثمان وعشرون ورقة، سطورها ما بين اثنين وعشرين وثمانية عشر سطرًا، وعليها ختم الخزانة المتوكلية بـ (الجامع الكبير) مقاس (١٢ × ١٦) وهي مكتوبة بخط نسخي في أغلبه والحروف معجمة ومهملة حسب القواعد الإملائية.

وقد أوقفت هذه النسخة من قبل سعد بن علي الحاشدي ـ رحمه الله ـ لـ (الجامع الكبير) بتاريخ شهر المحرم سنة (١٣٥٥ هـ)، كما هو مبين في الصفحة الثانية الداخلية.

وقد كنت أود أن أجعلها النسخة الأصلية نظرًا لاكتمالها ووضوح خطها، ولكن ليس فيها ذكر الناسخ ولا تأريخ نسخها مما جعلني أفضل غيرها، مع أنني تعبت في إخراجها من مؤلفات الجلال، حيث كانت في مكتبة الجامع الكبير ضمن نسخ عدة محبوكة في مجلد، وقد حصلت عليها بشق الأنفس، وتعتبر هذه النسخة من النسخ التي كنت أراجع فيها خطأ النسختين الأخريين.

خاتمة البحث

فيما مر بنا من صفحات جاءت هذه الدراسة المتواضعة التي قمت بها في قسمين تبعهما مقدمة وضحتُ فيها الدوافع لدراسة وتحقيق هذا الكتاب والمنهج الذي سرتُ عليه.

القسم الأول - ويحتوي على فصلين:

الفصل الأول - اشتمل على ذكر عصر المؤلف من الناحية السياسية والفكرية فقد كان عصر المؤلف عصر العلم والعلماء نتيجة الاستقرار السياسي والظروف الاجتماعية التي ساعدت على نشر العلوم والمعارف والتشجيع المستمر من قبل أئمة دولة بني القاسم.

توصلتُ من خلال هذه الدراسة إلى معرفة حياة المؤلف التي اشتملت على اسمه ونسبه وولادته ونشأته وحياته العلمية، ومشايخه، وعن زهده وورعه، وثناء العلماء عليه، وذكر وفاته، مع إيراد نماذج من شعره، وذكر مؤلفاته التي بلغت خمسة وثلاثين في شتى العلوم، وكان في ختام هذا القسم ذكر لاهتمام العلماء بهذه الآثار التي خلفها هذا العالم الجليل.

الفصل الثاني - خصصته لبيان نسبة الكتاب إلى المؤلف، وبيان الخصائص والسمات التي تميز بها هذا الكتاب، مع ذكر بعض الآراء التي انفرد بها، ومصادره في هذا الكتاب، مع بيان موافقة المؤلف في بعض المسائل لمذهب الكوفيين، وختمت هذا الفصل بذكر وصف النسخ المخطوطة، مع إلحاق نماذج مصورة عن تلك النسخ.

وأما القسم الثاني:

فقد اشتمل على تحقيق النص حيث ظهر لي أثناء التحقيق الأخطاء الإملائية، وسقط بعض الكلمات من بعض النسخ، فقمتُ بإصلاحها، وحرصت أن يخرج النص سليمًا خاليًا من العيوب، وقد عانيتُ من صعوبة فهم النص معاناة بالغة في أغلب مواضيع الكتاب؛ نتيجة تأثر المؤلف بالأسلوب المنطقي، والخلط في قواعد النحو وتداخلها.

ولا أبالغ إن قلت أن هذا الكتاب اتسم بالغرابة في لفظه ومعناه غالبًا لدرجة يصعب أحيانًا فهم النص بالكلية، وقد أعانني الله في توضيح بعض ذلك ـ ولله الحمد ـ مع أنني لم أوف حقه.

وقد اعتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب على مراجع تزيد على المئة موضحًا ما أراه يستحق التوضيح، وشارحًا بعض الموضوعات التي رأيت أنها بحاجة إلى شرح، وموثقًا بعض المواضع، ومبينًا اللفظ الغريب إن وجد بقدر الاستطاعة.

وقد خرَّجت الآيات القرآنية وألحقتها بسورها التي هي منها وأرقامها في تلك السور، وخرجت الشواهد النحوية ونسبتها إلى قائليها، وقمت بشرح بعض ألفاظها ومعناها، ومثلها الأمثال.

وبعد هذا أستطيع القول أنني توصلت إلى ما يأتي:

١ ـ يعدُّ الجلال من أئمة عصره ومن المكثرين من التأليف في علوم عديدة.

٢ ـ كان للجلال اختيارات في القضايا النحوية التي طرحها النحاة وأئمة النحو والعلماء، وقد أوردت نماذج من ذلك، وكان منها:

(أ) جعل مفعولي (ظن ـ وأخواتها) في إعرابهما إعراب الجمل.

(ب) ذهب إلى أن أسماء الأصوات وأسماء الأفعال معربة مخالفًا بذلك جمهور النحاة.

(جـ) جعل التمييز الذي يرفع الإبهام النسبة صورة من صور المفعول المطلق.

وغيرها من الآراء التي انفرد بها والتي سيجدها القارئ في ثنايا هذا الكتاب، فعلى الباحثين والدارسين أن يهتموا بتراثه ويحققوها ويخرجوها للناس.

أما بعد .. فأرجو أن أكون قد وفقت بعملي هذا، وقدمت كتابًا جديدًا للقارئ، فإن وفقت ـ وهذا ما أرجوه ـ فهو حسبي أن يكون ذخرًا لي عند ربي وإن كانت الأخرى فأرجو أن يغفر زلتي، ويمحو حوبتي، ويتجاوز عن تقصيري.

نماذج من

مخطوطات الكتاب

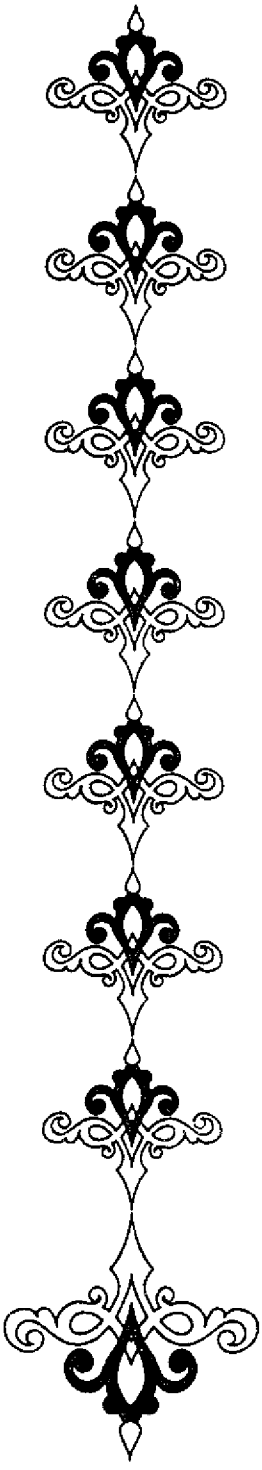

كتاب الاغراب في تيسير الاعراب

تاليف والدنا الامام العلامة نطاسي

الحلم شرف الال والاسلام،

الحسن بن احمد بن الجلال

عليه السلام

وعلى ابائه الكرام

آمين آمين

آمين

عنوان الكتاب كما ورد في المخطوطة الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حوا ما انتشر من العلوم نطاق علمه المحيط * وطوى لأوليائه طريق الوصول إليهم فاغناهم عن نجشم طوله البسيط * وصلواته وسلامه على محمد واله وصحبه المائلين عن طرفي الافراط والتفريط وبعد فلما كان علم النحو كثير التشعب شديد الشغب اذا الاستقراء الناقص رباطه * والعلل الخيالية مناطه وكان جديراً بان يكتفى منه بالجمع عليه ويوقف منه على تقويم اللسان اليه، سيما وقد حالت دون التوسل اليه الوسائل * وقامت الدعاوي لذوي الطلب مقام تحقيق المسائل فوضعت هذه الجملة منه لأولادنا علمهم الله الحقائق * وارشدهم بها الى الدقائق * عجالة راكب * وعكلة طالب * مع شيء من مخالفة الوضع والاصطلاح * ونحو لا يسلكه الا من خلع ربقة التقليد من عنقه فاستراح

النحو: اسم اصطلاحي معناه عندهم قواعد: والقاعدة في اصطلاحهم جملة يكون المسند اليه فيها مفهوماً كلياً مجتمع افراده في حصول المسند لكل واحد منها مثل قولنا الفاعل مرفوع وانما يقتضي بهذه الجملة من علم بتتبع كلام العرب لزوم ذلك المسند لكل واحد من افراد ذلك المسند اليه كما هو الاستقراء التام اذ اكثرها كما هو الاستقراء الناقص الذي هو رباط علم النحو واما من لم يستقر فانما يأخذ تلك الجملة مسلمة حتى يعلم بالتتبع ما علم القاضي بها فتعود عنده يقينية

يستحق اسم القاعدة الذي معناه الاصل القار ○ وقواعد النحو تعرف بها حال آخر الكلمة الذي هو الحركات والسكون والحذف كما سيتضح لك التابع لغة لحال معهما فان معنى الكلمة يعرض له من تعلقه بمعنى كلمة اخرى أحوال تختلف باختلاف جهة التعلق فيكون بعض احوال آخر الكلمة لازماً لبعض احوال معنى ما هي العارضة بالتعلق غير معلل ذلك الا بالوجدان وان استنبطت له علل خيالية اقناعية والعلل كما انها معلومة بالعقل

(الصفحة الأولى من المخطوطة الأصل)

(الصفحة الأخيرة من المخطوطة الأصل)

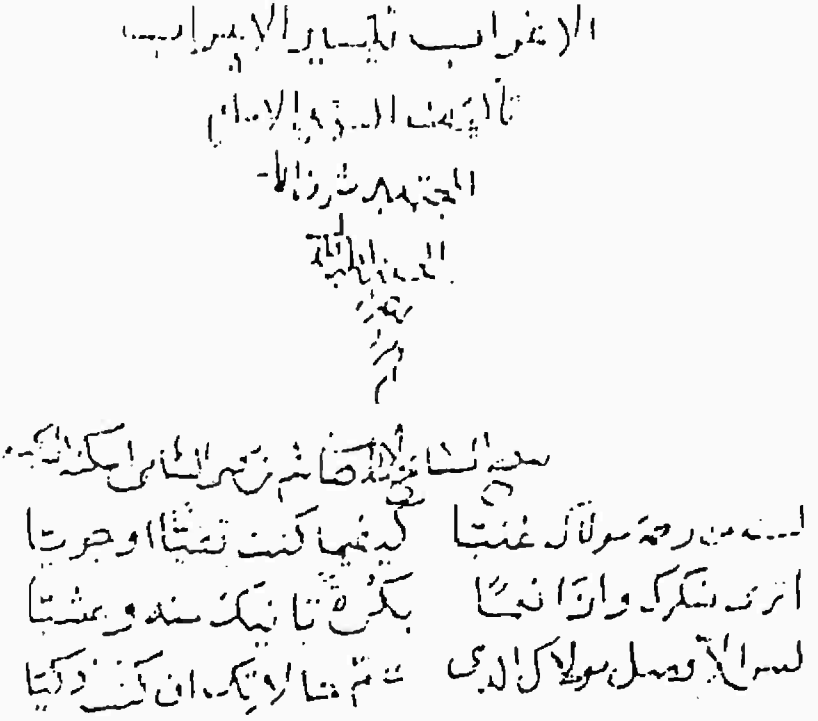

(عنوان الكتاب كما ورد في المخطوطة (ب))

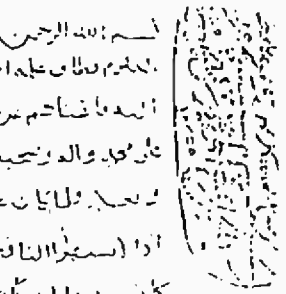

بسم الله الرحمن الرحيم الذي وسع كل ما يصدر من
العلوم وطلاق علمه المحيط . وطوى لأوليائه طريق الوصول
اليه فاضاءهم من نعشم طويل البسيط . وصلواته وسلامه
على محمد والد وصحبه الماثلين عن طرفي الافراط والتفريط
وبعد فلما كان علم النحو كثير الشعب . شديد الشغب
اذا استعمل الناقص رباطه . والعلل التي اليه مناطه
كان جديرا بان يكتفى منه بالجمع عليه . ولو وقف منه
على ما احتاج نظر الناشد اليه . سيما وقد حالت دون
المتوسل اليه الوسائل . وغاب الدعاوى لذوي الالباب
مناوئ وتعسف المسائل . فوسعت فئة الجهلة منه لاولاء
عاثوا في الحقائق . واوسعوها بما الى الباطل تحالة
وتكلب . وعلالة تالب . مع شيء من مخالفة الوضع في
الاسم والاعلام . وقلة لا يسلكه الا من حط رتبه العلم
من عنقه واستراح اسم اصطلاحي معناه عندهم
ما اتفاق في اصطلاحهم حمله بكون المسند
اليه فيها مفهوما كليا صحيح افراده في حصول المسند
للمسند اليه مثل قولنا الفاعل مرفوع والمفعول منصوب فان الجاهل
من علم بتتبع كلام العرب لزوم ذلك المسند لكل واحد من
افراد ذلك المسند اليه كما هو الاستقراء التام او اكثرها
كما هو الاستقراء الناقص الذي هو رباط النحو واما من لم
يستقر فانما يدرك الجملة منه حتى يدركها بالتتبع

ما علمه القاضي بها يعود عليه بتبيينه فسمي اسم الفاعل
الذي معناه الاصل القار وقواعد النحو يعرف بها احوال
اخر الكلم الذي هو الحركات والسكون والحذف كما يسمح
لك التتابع لغة في اصطلاحنا بان معنى الكلمة يعرض
له ان يعلمه معنى كلمة اخرى احوال تختلف باختلاف حقه
التعلق فيكون بعض احوال اخر الكلمة لازما في الالتفات لبعض
احوال معناها العارضة بالتعلق غير معلل ذاتا ولا
بالوجدان وان استنبطت له علل فيما اليه اضافته والمعاني
كما انها معلومة بالعقل كذلك اوضحناه في الاصول فاخر الحاكي الكلمة
بدون النية ان احوال اللفظ يدل على احوال المعنى وهو باطل
لان كل واحد من احوال اللفظ مشترك بين احوال كثيرة بالمعنى
والمشترك لا يدل بنفسه على خصوص معنى من معانيه وايضا
يلزم ان تكون الاعراب كلها لكونه لفظا موضوعا للمعنى بل تكون
دالة عقليه وطبيعيه فلا تكون المعربات مفردة ولا مركبة
من كلمتين ويدخرج بقولنا التابع لفظه لحال معناها احوال
اللام العهدية لانها لا تتبع حال اخر الكلمة وكذا حال اخر
الاصوات واسماء الافعال فانها انما تعرف بمجرد التقابل بين
العرب ولا تنضبط بقاعدة نحوية ويدخل بقولنا ذو باب
التنوين وحده للاضافة لانه حال للمضاف لتنوين
حال معناه قبل الاضافة اعني الكسرة التي

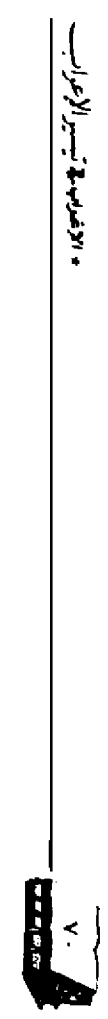

فيما الأصل لإنباء به لان من الاشتراط بعد الاثبات رما ولا لا يصدران عاملين بعده وشاء اي ما خالف الشائع المفتوح وجوبا المبتدأ من مشتق فان معنى قوله تعالى ما ذا اراد الله بهذا مثلا ما اذا اراد هذا المثل وان كان الوصف نكرة والموصوف معرفة لان الاصل الاعم الاشهر الاتباع جري على معنى بعد ما من تعريف كان في قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة او تنكيره او جمع كان في سواء لسنا وعشرين رجلا لان التقدير فيهما قد ومنون و قد وعشرين فالتنوين لوضمان المحذوف ونحو من ذا ركب تقدير التنوين عند اضافة المميز اليه بن فاندفى ذا كله التقدير صفة للمبتدأ فعلما وان قالوا الصفة متعلق الجار والمجرور فالمعنى ان الموصوف به هو المجرور كما في ذو مال وبذا لك سطح اك ان التنوين والمضاف اليه من باب الوصف الاعتباري للتمييز و المضاف وقد ثبت عند اليه المحقول انهما من المركب التقييدي فان قولنا غلام زيد ورجل ربنا بمعنى غلام لزيد ورجل بن ثابت وتقدير المتعلق تكلف لان الوصف بالمركب التقييدي كالوصف بالمركب الاسنادي لا يفتقر الى تقدير متعلق له فعلا واشتهه كاز عمو بل زيد في الدار في تقدير زيد ذو حلوله الدار كما ان زيد ابن قايم في تقدير زيد ذو اب قايم وحققنا ذا كله في شرحنا لرسالة الوضع وبما ذكرنا في هذه العلة حذوه وتحيفه المعرب واكثر ما يذكر من ذلك الاوجه بينه لمزيد كريان بعاني الجمع وبعض احكام اسما العدد وبعد اذ اسما الاعداد والاصوات وبيان المبني والمعرب وغير ذلك أن شاء الله تعالى في بيان صيغ المشتقات وتغيير الصيغة من المثل وما لحذف لاتصال نون التوكيد والعلامة الجمع وما تقلب العلامة

التثنية وجمع المؤنث السالم ونحو ذا ك او عمر واجب
كان قاعدة التنازع وتعريف المبتدأ وتقدم موضع
ضمير الغائب والفرق بين الاضافة اللفظية
والمعنوية ونحو ذا ك مما اختلف
النحاة في وجوبه والواجب
هو الواجب والحمد
لواجب الوجود
ونسأله دوام فضل كرمه والجود بإنعامه المتزايد
وصلى الله على سيدنا محمد سيد السادات، ومصدر
الشرف والرسالات، وعلى اله الاكرمين اهل السعادات
صلوة تملأ الارض والسموات انتهى الكتاب المسمى بالاصح
بمسير الاعراب والحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا
فيه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه
والحمد لله كما هو اهله
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
وعلينا معهم
آمين

وقد عثر من كتابته وقت الظهر من يوم الثلاثا
لعله رابع عشر نهيا حلب من
شهر شوال سنة تسعة
وخمسين وماين
والف
هجريا

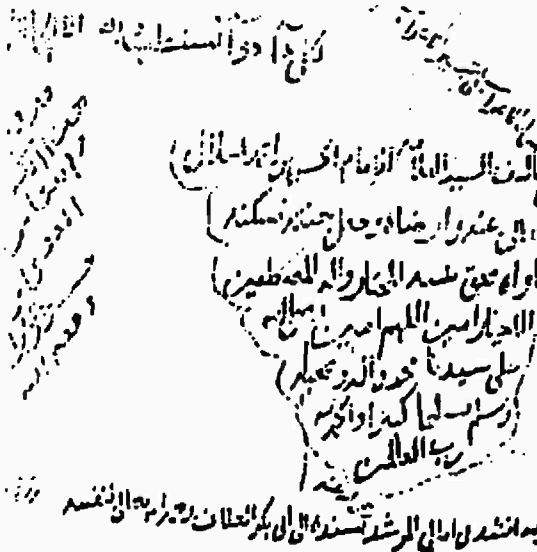

(عنوان الكتاب كما ورد في المخطوطة (ج))

(الصفحة الأولى من المخطوطة (ج))

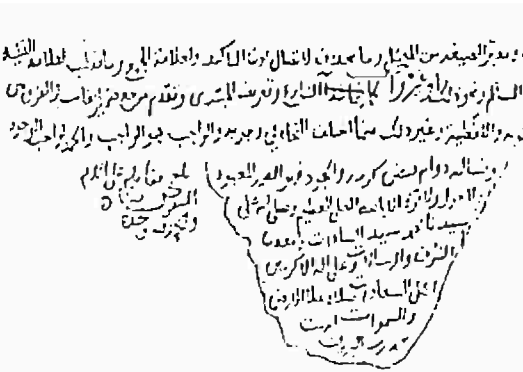

(الصفحة الأخيرة من المخطوطة (ج))